أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/02/21م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

صفقة نتنياهو السيسي.. وبيع فلسطين ألف ألف مرّة! 3

صمت نصرالله عن حرب متوقعة بين إسرائيل وايران.. أسباب ونتائج..... 5

كأنها حرب عالمية في سورية 7

إنهم يلعبون بالنار 10

العراق شبّ على الطوق، والعلمانيون هم أول الرصاص وأول الحجارة..... 13

عودة الجغرافيا السياسية 16

علاقات الخرطوم والرياض.. جزر بعد مد 19

مصر.. الأزمة أكبر من القمع..... 24

صفقة نتنياهو السيسي.. وبيع فلسطين ألف ألف مرّة!

ساري عرابي عربي21 2018\2\20

مصر سوف تدخل المليارات إلى خزينة دولة الاحتلال، بحسب ما قاله رئيس وزراء العدو الإسرائيلي.

من نافلة القول إن هذه المليارات تُهوَّد بها القدس، وتُمزَّق بها الضفة وتُبنى بها المستوطنات، وقبل ذلك وبعده وأثناءه يُقتل بها الفلسطينيون حيثما كانوا، وفي المقابل فإنّ مردودها على المحتلين، بحسب ما قاله نتنياهو، التمكين لدولة الاحتلال؛ بإنفاقها على التعليم والخدمات الصحية والرفاهية لمصلحة المحتلين الصهاينة. وفوق ذلك، سوف تُعزِّز مصر بصفقة الغاز هذه، أمن دولة الاحتلال واقتصادها وعلاقاتها الإقليمية و"مواطنيها".. تقريبا هذا ما قاله نتنياهو، وهذه هي الحقيقة باختصار!

لم تعد المشكلة في كون مصر بأنظمتها المتعاقبة واحدة من الأركان التاريخية لوجود دولة العدو واستقرارها وتعزيز أمنها ونفوذها الإقليمي، فقد تجاوزنا هذه المسألة، وغسلنا أيدينا منها، فالذي دمّر مصر نفسها، وفرّط في أرضها ومائها وغازها، وحطّم إنسانها قبل كل شيء، وكشف لنا عن اهتراء مريع في كل ما يتعلق بهذا البلد، دولة وأجهزة وإنسانا؛ لن نتوقع منه إلا أن يكون حارسا أمينا على أمن واستقرار ونفوذ دولة العدو الجارة!

كلمة جارة هذه غصّة في الحلق، ولا ندري لو كانت جارتنا الغربية دولة عربية أخرى غير مصر؛ هل كنّا سنعاني المعاناة نفسها؟ كنّا سنعاني بالتأكيد، لكن على الأرجح ليس على هذا النحو! على أي حال، لم تعد هذه هي المشكلة، ليس لأنّ مصر تغيّرت وكفّت عن أن تكون مشكلة، فهي لم تزل واحدة من أعوص مشاكلنا، وأكثرها مرارة وغصّة في النفس.

لكن الأمر لشدّة وضوحه بات الحديث فيه مملا، ولشدّة وضوحه صار عناد الكثيرين بشأنه مقرفا.. أليس مقرفا عدّ بعضهم للسيسي بطلا قوميّا؟! وإصرار مخابيل المحللين السياسيين أو منافقيهم على عقلنة تصرفات هذه الدولة وسياساتها، ووضعها ضمن أبعاد إستراتيجية كبرى لا تخطر على بال صانعي تلك السياسات، مع أن أجهزة هذه الدولة مهترئة إلى الحدّ الذي يمكن لأي عاقل أن يلاحظه بالاستماع لمسؤول مصريّ واحد ومن مرّة واحدة!

المسألة وما فيها، هو هذا الإمعان في إيلام الفلسطينيين والغدر بهم وتحطيم آمالهم، فهذه المليارات التي يتحدث عنها نتنياهو هي ثمن الغاز الفلسطيني الذي تنهبه دولة العدوّ وتبيعه لمصر، أو تسيّله في

المحطّات المصريّة بحسب فذلكات بعض أبواق النظام المصري ومتصهينيه ممن يُسمّون كتابا ومحللين اقتصاديين!

لا ينبغي أن نُغفل، و"إسرائيل" تقتلنا وتمزّق أرضنا وتمكّن لنفسها بمليارات مصرية هي ثمن غازنا المسروق، لا ينبغي أن نُغفل أن مصر هي أول دولة عربية اعترفت بحق "إسرائيل" في الوجود على أرضنا، بمعنى لم تكتف بخروجها من الصراع، بل منحت أرضنا للعدو، وفتحت بوابة الهزيمة العربية الكبرى المسماة "عملية السلام"، ثم اختلقت دعاية آثمة، وروّجتها مع بلاد عربية أخرى، تقول فيها إن الفلسطينيين باعوا أرضهم، ثمّ منّت علينا بحروب لم تخضها لأجلنا، وبسبب بعضها قامت "إسرائيل"، وبسبب بعض آخر منها احتلّت "إسرائيل" بقية أرضنا.

والعجيب، زعم ساستها وأبواقها المتصهينة أن قضيتنا هي سبب انحطاط أوضاعهم كافّة، اقتصادية وغير اقتصادية، مع أن آخر حرب خاضوها، ولم يخوضوها لأجلنا، كانت منذ 45 عاما، وهم ومنذ 40 عاما على الأقل مجرّد حراس أوفياء على أمن "إسرائيل" ونفوذها ومكانتها الإقليمية، وعلى تعزيز وجودها وإذلال الفلسطينيين وتصفية قضيتهم!

ما الذي تستفيده هذه الدولة من إغلاق معبر رفح في وجه مليوني إنسان، منهم عشرات الآلاف ما بين مرضى وطلاب وساعين إلى أرزاقهم وأرحامهم؟ وما المتعة التي تشعر بها هذه الدولة وأجهزتها الفاسدة وهي تحتجز الفلسطينيين دائما في مطاراتها أو على معبر رفح، ثم تبتكر أكثر أشكال السادية انحطاطا لتتلذّذ بها وهي تذلّ هؤلاء المساكين؟ هل يمكننا تخيّل سفالة بعض الكتاب والمحلّلين، أو حمقهم الذي ابتلينا به، وبعضهم فلسطينيون مع الأسف، وهم يعقلنون هذه السادية، ويضعونها ضمن دواعي الأمن القومي وضرورات الإستراتيجيات الكبرى؟!

ثم يغضب بعض إخواننا العرب حينما نقول إن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب.. بصرف النظر عن المأساة العربية الكبرى في وجود "إسرائيل"، وعن الدور العربي الذي لا يسقط بالتقادم في قيام الكيان الصهيوني، فإنّ كثيرا من العرب، والحديث عن الساسة والدول وبعض الحمقى، حتى ممن يسمون أنفسهم ثوارا، يرون في "إسرائيل" مفتاحا لمشاكلهم، وبالرغم من الخديعة التي يمارسونها على أنفسهم، فإنّهم بلغوا مبلغا من الانحطاط، أن يكون حلّ مشاكلهم لا على حساب مصالحنا فحسب، بل على حساب وجودنا!

صمت نصرالله عن حرب متوقعة بين إسرائيل وايران.. أسباب ونتائج

غزة- عربي21 - أحمد صق 2018\2\21

أكد معلق إسرائيلي للشؤون العربية أن الخسائر الفادحة لحزب الله اللبناني في سوريا، التي تفوق الخسائر الإيرانية، تجعل أمينه العام يصمت عن الحديث عن حرب إسرائيلية إيرانية مرتقبة.

غدت أكثر خطورة

ورأى المعلق الإسرائيلي للشؤون العربية لدى صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية، عوديد غرانوت، أن رد وزير الخارجية الإيراني، محمد ظريف، على عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مؤتمر الأمن بميونخ بقايا حطام الطائرة غير المأهولة الإيرانية التي أسقطتها "إسرائيل" مؤخرا، بأنه "عابر وغير ملزم".

وبحسب غرانوت، "بدا وزير الدفاع اللبناني قلقا عندما قال: "سندافع عن أنفسنا إذا تعرضنا للاعتداء، لكننا لا نريد الحرب"، مضيفا: "أما الرد الأهم، فلم يسمع على الإطلاق".

وقال: "وهذا هو رد الأمين العام لحزب الله، حسن نصرالله، الذي درج في كل خطاباته على تهديد إسرائيل بوابل من الصواريخ المدمرة الموجهة نحو أهداف إستراتيجية"، معتبرا أن "نصرالله ملأ فمه ماء حتى بعد إسقاط الطائرة الإيرانية، واكتفى بالثناء على عملية مضادات الطائرات السورية، التي تسببت بإسقاط الطائرة إف 16 الإسرائيلية".

وأوضح المعلق الإسرائيلي أن "تفسير صمت نصرالله بسيط، فهو يقرأ الخريطة، ويفهم بأن الأمور في الجبهة الشمالية غدت أكثر جدية وأكثر خطورة".

ولفت إلى أنها "المرة الأولى منذ ثورة الخميني تهاجم إسرائيل في وضح النهار أهدافا إيرانية داخل سوريا، ولأول مرة أيضا، يهدد نتنياهو بمهاجمة إيران مباشرة، إذا ما حاولت تثبيت تواجدها في سوريا، والاقتراب من الحدود في هضبة الجولان".

ووفق ما ذكر، فإن "مواجهة عسكرية بين إسرائيل وإيران داخل سوريا وما وراءها لم تعد بمثابة سيناريو خيالي، وإن كان الطرفان لا يرغبان فيها، على الأقل في هذه اللحظة"، وفق غرانوت، الذي أكد أنه "في مثل هذه المواجهة، فإن المشاركة العميقة من حزب الله ستكون محتمة".

ذراع إيرانية متقدمة

ونوه بأن "تأسيس حزب الله على يد الإيرانيين في لبنان عام 1982، كان الهدف منه أن يصبح أداة في يد طهران لمحاربة إسرائيل؛ لذا ضخت إيران مليارات الدولارات للمنظمة لتأهيلها لهذا اليوم، وتصدير الثورة لخارج حدود إيران، ولكي يكون حزب الله ذراعا متقدمة لحماية النظام الإيراني".

غير أنه، "وعلى مدى السنين، اجتهد نصرالله وسلفه في المنصب لطمس حقيقة أنهم يتلقون الأوامر من طهران، وعرضوا أنفسهم كوطنيين لبنانيين، ممن تتمثل مصلحة الدولة اللبنانية أمام ناظريهم"، وفق المعلق، الذي لفت إلى أنه "في الظاهر توجد معضلة، حيث يدرك نصرالله أن تدخل حزبه في كل مواجهة مستقبلية بين إيران وإسرائيل سيوقع مصيبة، ليس فقط على حزب الله، بل وعلى لبنان".

وتابع: "وأما القعود جانبا، فكفيل بأن ينقذه من هذا الخطر، وبالمقابل فإن هذا القعود ليس خيارا بالنسبة له حقا، فالولاء للزعيم الروحي في طهران يسبق الولاء لدولة لبنان، حتى لو كان الثمن قاسيا ولا يطاق، والتاريخ الحديث يشهد على ذلك".

وأشار غرانوت إلى أن "حزب الله أدخل إلى الحرب في سوريا بقدر كبير بسبب رغبة خامنئي في إنقاذ حليفه بشار الأسد، والنتيجة أن الأسد نجا، وحزب الله دفع ثمنا مضاعفا للثمن الذي دفعه أسياده في طهران، حيث بلغ قتلى الحزب 1213 قتيلا، بينهم 75 قائدا كبيرا، بينما عدد قتلى إيران بلغ 535 قتيلا".

ووفق هذه النتيجة، قدر المعلق أن "هذا هو السبب الذي يجعل نصرالله يصمت حاليا عن سيناريو مواجهة مستقبلية بين إسرائيل وايران، وهو السبب ذاته الذي يجعل وزير الدفاع اللبناني قلقا؛ لأنه يفهم أن حزب الله لا يمكنه أن يدافع عن لبنان".

كأنها حرب عالمية في سورية

ماجد كيالي الحياة 2018\2\21

شهدت الأسابيع القليلة الماضية تصعيداً كبيراً في الصراع بين القوى الدولية والإقليمية المنخرطة في الصراع المحتدم في سورية، منذ سبعة أعوام، أو ما يمكن اعتباره بمثابة حرب عالمية مصغّرة على أراضيها، الأمر الذي ينذر إما بتصعيد عسكري كبير في هذا البلد، أو باحتمال أن يكون ذلك تسخيناً للتمهيد لفرض حلّ ما، وثمة احتمال ثالث مفاده الاستمرار بالاستراتيجية المتبعة، أي الحفاظ على ديمومة الصراع بين الأطراف المعنية.

هكذا سمعنا فجأة عن غارة لطائرات موجّهة (من دون طيار) على مطار حميميم (1/31)، دمرت سبع طائرات عسكرية روسية، ومستودع ذخيرة، من دون أن يعلن طرف محدّد مسؤوليته عن ذلك، بل إن الأمر تكرّر، بعد أيام قليلة، بإسقاط طائرة حربية روسية، في ريف إدلب (2/3)، لكن هذه المرة بواسطة صاروخ محمول مضاد للطائرات، لم يعرف أحد مصدره أو مصدر إطلاقه! لم يتوقّف الوضع عند هذا الحد، بالنسبة لروسيا، إذ قامت طائرة عسكرية أميركية، بدون طيار (2/11)، بتدمير دبابة روسية الصنع، شرق دير الزور، قيل إن طاقمها كان من الروس (المرتزقة) في سورية، أي بنفي اعتبارهم من الجيش الروسي، وذلك في ثاني ضربة دفاعية ضد قوات موالية للحكومة السورية خلال أقل من أسبوع. والمشكلة أن كل ذلك أتى بعد جملة ضربات وجّهت إلى روسيا على خلفية عقدها مؤتمر «سوتشي» (أواخر الشهر الماضي)، إذ تم تحجيم طموحاتها من هذا المؤتمر، الذي تحول إلى مجرد مهرجان، وباتت قراراته مجرد توصيات، سيما مع كشف الغطاء الدولي عنه، والتأكيد أن مسار جنيف التفاوضي والقرار 2254 هما مرجعية الحل السوري.

وفي ما يخصّ حصّة إيران في الصراع الدائر، فقد حاولت قوات ميليشياوية مرتبطة بها شنّ هجوم واسع على مواقع لـ «قوات سورية الديموقراطية»، على الضفة الشرقية لنهر الفرات في ريف دير الزور الشمالي الشرقي (2/8)، إلا أن طائرات قوات التحالف صدّت هذا الهجوم ونتج عنها مصرع ما يزيد عن مئة من أفراد تلك الميليشيات، في حادثة غاية في الأهمية، لم يتم تسليط الأضواء عليها بما يتناسب مع حجمها أو معناها. ويمكن أن نقدّر معنى ذلك، بالنسبة لإيران، على ضوء أن قواتها، الموجودة في سورية، حاولت بعد ذلك بيومين (2/10) الاحتكاك بإسرائيل، من خلال إرسال طائرة موّجّهة من دون طيار، لاختراق أجوائها،

إذ جاء ردّها سريعاً وقوياً، ليس فقط بإسقاط تلك الطائرة، وإنما بإرسال ثماني طائرات حربية للإغارة على أهداف عسكرية في سورية عدة، منها مطارين عسكريين (تيفور، قرب تدمر، والمزة، في دمشق)، وثلاث قواعد للدفاعات الجوية، ومواقع عسكرية مهمة في ريفي دمشق ودرعا. وقد نتج عن هذه الغارة إسقاط طائرة إسرائيلية، تعرضت لهجومات صاروخية، في سابقة فريدة من نوعها، من نظام تعود على التعايش مع الغارات من دون أي رد، بدعوى أنه سيرد في المكان والزمان الملائمين، والتي باتت مدعاة للسخرة والتندر.

على ذلك من الواضح أن نظام إيران بات يجد نفسه في مكان صعب، بعد تدخّل روسيا العسكري المباشر في الصراع السوري، إذ باتت هي التي تمسك الملف السوري على حسابه، في حين أن الولايات المتحدة باتت تطالب بإخراج القوات الإيرانية وميليشياتها من سورية، وإغلاق «الكرادور» بين طهران ولبنان، مروراً بسورية والعراق، إضافة إلى أن الولايات المتحدة تضيق عليها بالحصار وبمراجعة ملف الاتفاق النووي.

أما عن الحصّة الإسرائيلية في الصراع السوري، فقد دأبت إسرائيل طوال الأعوام السبعة الماضية على إبعاد الصراع المسلح عن حدودها، وهو ما توج أخيراً باتفاقية وقف التصعيد، التي عقدتها الولايات المتحدة مع روسيا وإيران، من فوق مسار «آستانة»، الذي يجمع روسيا وإيران وتركيا؛ هذا أولاً. ثانياً، التوصل إلى تفاهمات ثنائية مع روسيا لاستبعاد أي تواجد لقوات إيرانية أو حليفة لها قرب حدودها، ما يفسر علاقات التنسيق العالية بين الطرفين، والزيارات المتكررة لرئيس حكومتها إلى روسيا للقاء بوتين. ثالثاً، كالعادة فإن إسرائيل لا تكتف بالتأكد من الحفاظ على مصالحها عبر حلفائها، وإنما تقوم بذلك بنفسها، الأمر الذي ترجمته بشن عشرات الغارات على مواقع عسكرية، وسط وجنوب سورية، وضمن ذلك على مواقع لقوات إيرانية ولمليشيات تتبع لها، لا سيما حزب الله، كما على مستودعات وقوافل تسلح، من دون أن تلقى أي رد، باستثناء الرد المحدود والدفاعي مؤخراً. رابعاً، ظلت إسرائيل طوال السنوات الماضية تظهر نوعاً من النأي بالنفس عما يجري، لكنها كانت تؤكد دوما على حصتها في تقرير مستقبل سورية، بما يتلاءم مع رؤيتها لأمنها ومصالحها، أسوة بغيرها، مع تبنيها استراتيجية أخرى تتأسس على عبارة: «دع العرب ينتحرون»، إذ تعتبر أن خراب سورية والمشرق العربي سيعود عليها بالفائدة لعقود.

في شأن تركيا وحصّتها تبدو هذه الدولة في وضع صعب، إذ علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهي حليفها الطبيعي، ليست على ما يرام، في حين أن تحالفها الاضطراري، مع روسيا أو إيران، لا يتأسس على تفاهمات ثابتة أو دائمة، إذا استثنينا العلاقات الاقتصادية، فثمة هنا تباين في الأجندة والدور. كما أن تركيا

تجد نفسها بعد اتفاقات وقف التصعيد كأنها خاسرة، لذا ربما تعوض عن ذلك في جعل منطقة ادلب بمثابة منطقة نفوذ لها، لكن هنا ثمة مشكلتان، الأولى، جبهة النصرة، المصنفة كمنظمة ارهابية، ومنطقة عفرين حيث يسيطر البي ي دي، الذي تراه امتدادا لحزب ب ك ك الكردي (التركي) الذي تصنفه كمنظمة إرهابية، لذا فهي تشن حربها الخاصة في عفرين، من دون أفق سياسي أو عسكري، في هذه الظروف المضطربة.

في الغضون، يجدر بنا أن نذكر أن احتدام الصراع العسكري جاء بعد احتدام الأجندات السياسية لحل الصراع السوري، فمقابل مؤتمر سوتشي (الروسي) أعلنت الولايات المتحدة منتصف الشهر الماضي استراتيجيتها للحل، ودعمتها بما أسمته «اللاورقة»، التي توافقت عليها مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا والأردن والسعودية (ويحتمل أن تنضم دول أخرى إليها)، وقوامها تعزيز التدخل السياسي والديبلوماسي والعسكري في الصراع السوري (للولايات المتحدة ثماني قواعد عسكرية شرق الفرات)، وفرض حل يتأسس على تغيير النظام، بتغيير قواعد اللعبة التفاوضية العقيمة، بصوغ دستور يتأسس على تقليص صلاحيات الرئيس، والفصل بين السلطات، وإقامة نظام برلماني، وتداول السلطة وضمان حقوق المواطنين وإعادة بناء الجيش والأجهزة الأمنية وإجراء انتخابات، وفقاً لمعايير وضمانات دولية.

الفكرة، ربما، أن التوكيل الروسي انتهى، وأن المهمة الإيرانية في تخريب المشرق العربي انتهت، وأنه آن الأوان لفعل شيء آخر، وهو ما يفترض معرفته في قادم هذه الأيام الساخنة.

إنهم يلعبون بالنار

غازي دحمان الحياة 2018\2\21

استنزف المتصارعون في الحرب السورية هذا القالب الكلامي من كثرة ما استخدموه في ظرف أسبوع، فروسيا تتهم أميركا باللعب بالنار في ما تدعيه من محاولات أميركية لتقسيم سورية، واستراتيجيو أميركا الذين قيّموا نتائج الهجوم الفاشل على دير الزور وصفوا الأمر بأنه لعب روسي بالنار، وقالت إسرائيل إن إرسال إيران لطائرة مسيرة إلى أجوائها لعب بالنار، فيما حذر ما يسمى بـ «محور المقاومة» إسرائيل من الاستمرار باللعب بالنار.

ولا ندري من سينذر من بعد بعدم اللعب بالنار، غير أن الغريب أن جميع الأطراف ترفض رؤية طوفان النار التي باتت تطوّق سورية من كل الاتجاهات، عدا عن اللهيب المشتعل في قلبها، حتى تحولت إلى محرقة ابتلعت ملايين السوريين وأعادت إنتاجهم على شكل قتلى ومعاقين وتائهين في غياهب الأرض.

ولكن ما هو اللعب بالنار؟ هل يقتصر على المماحكات الحاصلة بين اللاعبين وسجالاتهم التي تجري، أحيانا، عبر فوهات المدافع، أو أنه أمر يتعلق بالخطط والإستراتيجيات التي برسمها اللاعبون، على البارد، تجاه بعضهم؟ أليست النار هي الأداة الوحيدة للعب والجد في سورية؟ بالتأكيد لم تتهدم حلب وحمص والرقة ودير الزور بالماء.

بيد أن هذا نذير سيء لما سيكون عليه مستقبل سورية في المرحلة المقبلة، ما دامت الأطراف لم تعترف حتى اللحظة أن التداولات والتعاملات بينها قد جرّت بالنار، فهذا يعني أن تقديراتهم تذهب إلى أن ثمة ناراً تخبئها الأطراف ليوم مقبل سيكون الصراع فيه أشد حمية من ذلك الذي حصل على مدار السنوات السبع السابقة، في بلد استنفذ قدرته على الاحتمال منذ زمن، وأكلت النيران جميع أرصدته، من الحجر للبشر.

ونظرة فاحصة على المشهد السوري ستصيب أكبر الاستراتجيين ومديري الأزمات بالذهول، فكيف استطاعت الأطراف المنخرطة في اللعبة السورية إدارتها وخرجت سالمة دون تصادم أو صراع، إلا في الحدود الدنيا! وكيف تسنى تنظيم هذا الزحام من الجيوش والعتاد في مساحة صغيرة مثل سورية، وكيف أمكن التعايش وإنجاز المهام ورسم الحدود وتحديد خطوط التماس وعتبات الخطر، وكيف جرى كل ذلك حتى اللحظة مع أن استخدام النار لم ينقطع ليوم واحد، ومكائن القتل والدمار لم تتوقف ولو من اجل استراحة لمحارب؟

ربما استطاعت الإرادة السياسية للأطراف المنخرطة تنظيم كرنفال النار هذا، وربما لأن إدارة الأزمة انحصرت بين أميركا وروسيا، وبالتالي لم يعد مهماً عدد الأطراف المنخرطة، ما دامت المسألة تدار بين منظومات وتحالفات كبرى، وضمن هذه العملية جرى التفاهم على الخطوط الحمر وحدود المرونة، ومن ثم تمت صياغة ذلك في إطار سمي قواعد الاشتباك، وجرى تعميمها من الاصلاء على الوكلاء.

لكن ما الذي حصل حتى توفقت تلك العملية المضبوطة باحترافية وبدأت التحديات والتهديدات تفيض من جميع جوانبها، وبدا أن الجميع يغادرون مرحلة الحذر من دون أدنى تهيب، مع يقينهم أن المرحلة التي ستلي ستكون الغرق في النار؟

الأرجح أن شروط متغيرين، على درجة من الأهمية، قد نضجت، وباتت تدفع باتجاه تغيير المعادلة الحالية وتطوير أليتها، وينطوي كل متغير على محركاته ومحفزاته التي تجعل من الصدام بين اللاعبين إيذاناً ببدء السياق الجديد:

– الانتهاء من مرحلة التموضع وترتيباته، بعد الاستقرار في مسرح الحدث، وإثر رؤية الأطراف للمشهد الكلي والحصائل التي انتهت إليها عمليات التجاذب والتنافس في السنتين الأخيرتين، وبعد انتهاء الغطاء الذي وفرته الحرب على داعش، وفي هذا المناخ لم تعد التفاهمات السابقة ولا قواعد الاشتباك التي تزامنت معها صالحة لإدارة هذه المرحلة، كما أنه ليست هناك أرضية مشتركة لتأسيس تفاهمات جديدة، وقد استهلكت جميع الأطراف تلك التفاصيل والهوامش لصناعة التفاهم الأولي، وبالتالي، وبما أن أي تفاهم مستقبلي، يجب أن يرتكز على صناعة سلام حقيقي وصياغة أوضاع سورية ترضي الجميع، وهو أمر غير ممكن لتضارب الأهداف، فإن هذه المرحلة حمّالة لمخاطر جمّة، عرفنا منها حتى اللحظة تهديدات وإنذارات، وصدامات على شكل رسائل، ولا نعرف الباقي، أو كيف سيتم تصريف تلك التهديدات.

– بروز العامل الإقليمي، وخروج مكوناته من تحت سقف اللاعبين الكبار، ومحاولتهم تحقيق مصالحهم بأيديهم، إما نتيجة تقديرهم أن التسوية النهائية بين روسيا وأميركا قد تتشكّل بالضد من مصالحهم، وبالتالي فإن تحرّكهم الراهن هو إضافة شروط، لما يعتقدونه، صناعة الواقع السوري المقبل، أو ربما لتقييم خاص بالفرص والمخاطر التي انتهت إليها التطورات السورية، ومحاولة التقليل من المخاطر وتعظيم الفرص.

في المحصلة، المرحلة هي مرحلة صراع رؤى وتصورات حول الوضع الذي يجب أن تكون عليه سورية في المستقبل، لكن هذا الصراع ليس سجالاً دبلوماسياً يفاضل بين مقاربة وأخرى، بل هو لعبة بين عسكريين على الجبهات لا يتقنون سوى استخدام النار في حواراتهم.

العراق شبّ على الطوق، والعلمانيون هم أول الرصاص وأول الحجارة

عريب الرنتاوي الدستور 2018\2\21

في الرد على ولايتي:

العراق شبّ على الطوق، والعلمانيون

هم أول الرصاص وأول الحجارة

استفزازية للغاية، تلك التصريحات التي صدرت عن مستشار مرشد الثورة الإسلامية على أكبر ولايتي في زيارته الأخيرة للعراق، والتي قال فيها "أن الصحوة الإسلامية لن تسمح لليبراليين والشيوعيين – العلمانيين – بالعودة لحكم العراق"، في نقد مباشر لتحالف "سائرون" الذي يضم التيار الصدري وعددا من القوى المدنية والحزب الشيوعي العراق الذي سيخوض الانتخابات النيابية القادمة في العراق، المقررة في أيار/ مايو المقبل.

استفزازية لروح وعقل وضمير، كل عراقي يستشعر هويته وكرامته الوطنية، فكيف لمسؤول كبير في دولة مجاورة، أن يتدخل على هذا النحو من الفجاجة والفجور، في شأن داخلي – سيادي عراقي ... وكيف سمح لنفسه بأن يكون "ناخباً" من خارج اللوائح والقوائم الانتخابية المسجلة... بل وكيف يقبل بعض العراقيين، لزائر جاء بلادهم في توقيت غير مناسب، أن يكون "مايسترو" التحالفات الانتخابية و"عراب" الترتيبات النهائية للبيت الشيعي الداخلي، وأن يظهر على وسائل إعلامه، شاهراً سيف الإقصاء والإلغاء، حتى لا نقول سيف التكفير، واضعاً "الصحوة الإسلامية"، التي لا هي "صحوة" ولا أدري إن كانت "إسلامية"، في تناقض وتضاد وتقابل مع القوى المدنية والعلمانية والليبرالية والشيوعية واليسارية العراقية؟

وهي استفزازية على نحو خاص، لكل "علماني" و"ليبرالي" و"شيوعي" و"يساري" و"مدني" عراقي أولاً، وعربي على وجوه العموم ... كاتب هذه السطور، ومن موقعه وموقفه المنتمي لهذه التيارات "غير الدينية"، يشعر بالاستفزاز والاستهداف أيضاً ... فهل تنوي إيران حقاً إعادة إنتاج نظامها السياسي في العراق، هل ثمة تفكير جدي في أرفع دوائر صنع القرار في طهران، بأن العراق يمكن أن يحكم على الطريقة الإيرانية؟ ... ألم يستخلص هؤلاء دروس الانقسام والاحتراب الأهليين، ونفاذ داعش إلى عمق الجغرافيا والبنية الاجتماعية العراقية، جراء ذلك؟ ... ألا يدركون أن أحد أسباب المُعمّقة للانقسام العربي – الكردي والطاردة لكرد العراق عن مركزه، إنما تتمثل في تلك السياسات والتحالفات القائمة على الهيمنة والاستتباع، وخلط

الدين بالسياسة، التي ميزت "عراق ما بعد صدام"؟ ... والسؤال الأهم من كل ما ورد هو: هل نجح نموذج الحكم الإيران في موطنه الأصلي، حتى يجري التفكير بتصديره لدول الجوار؟ ... من يقبل بذلك، ومن يرتضي هذا المستوى السافر من التدخل الإيراني في صميم شؤون العراق الداخلية؟

نحن العلمانيين العرب، غير "المستتبعين"، من يساريين وقوميين ومدنيين وليبراليين ووطنيين، نعلن رفضنا لمحاولات فرض ما يسمى بـ "الصحوة" بقوة السلاح والمليشيات والمال على مستقبل العراق والعراقيين، وندعم بالقدر ذاته، الميول الوطنية – العروبية – الديمقراطية الآخذة في التجذر في خطاب التيار الصدري وممارسته السياسية وتحالفاته الانتخابية، ونتطلع لتجذير هذه التوجهات وتحويلها إلى منهج ثابت في العمل السياسي الوطني... كما نعلن وبالقوة ذاتها، دعمنا وتضامننا مع رموز التيار العلماني العراقي، بمدارسه المختلفة، التي تتعرض لأبشع عمليات الابتزاز والتهويل عشية استحقاق انتخابي هام، نراهن عليه ويراهن عليه العراقيون وأصدقاؤهم، للخروج من جملة الاستعصاءات التي تعتصرهم.

ولا نجد أكثر مما رد به تحالف "سائرون" على الوزير والمستشار الإيراني الرفيع، بأن العراق للعراقيين جميعاً، بصرف النظر عن خلفياتهم الدينية والعرقية وأيديولوجياتهم وميولهم السياسية والفكرية والاجتماعية، وأن العراق "السيّد– المستقل" وحده من يقرر شكل الحكم وتركيبة البرلمان والحكومة وطبيعة التحالفات الانتخابية وبرامجها، وأن على "الزائر الإيراني" أن يتوقف عند حدود بلاده، وألا يتخطاها إلى العمق العراقي، فالعراق بلغ سن الفطام، و"شبّ على الطوق"، وهو ليس بحاجة لوصاية من أحد، أياً كان ومن أية جهة أتى.

وليسمح لنا معالي الوزير – المستشار رفيع المستوى، بتقديم جردة حساب عن سنوات حكم "الصحوة" الخمسة عشر، إذ احتل العراق صدارة قوائم الدول والحكومات المضروبة بآفة الفساد، وتحول إلى ملعب لدول الجوار الإقليمي وجيوشها (العراق وتركيا)ومليشياتها، دع عنك "الناتو" وقواعد البنتاغون المنتشرة على أرض الرافدين، وبات ساحة لكل أشكال التدخل في شؤونه الداخلية، وأمكن لعصابة إجرامية من مثل داعش، أن تسيطر على ثلث مساحته بين عشية وضحاها، في "عزّ" هيمنة "الصحوة" وتفردها بحكم العراق، وهو اليوم أكثر انقساماً مما كان عليه منذ استقلاله الوطني، أما عن انهيار منظومة الخدمات من ماء وكهرباء وخدمات صحية وتعليمية، فحدث ولا حرج، وأمامه مشوار الثلاثين عاماً لبناء ما دمرته حروبه الداخلية وحروب الآخرين عليه، من دون أن يتوفر لأحد من أبنائه وبناته الثقة بكفاءة الطبقة السياسية

الحاكمة، الصحوة أساساً، وقدرتها على التصدي باقتدار لتحديات "مرحلة ما بعد داعش" و"ما بعد الاستفتاء".

من حق العراقيين أن يحاسبوا أحزابهم وطبقتهم السياسية على الفشل المتكرر والمتراكم الذي منيت به هذه الطبقة (وفي قلبها الصحوة)، خلال العشرية الفائتة، والانتخابات هي فرصة العراقيين لتقييم المسار وتقويمه، وليس من حق أحد أن يقف بين الناخب العراق وصندوق الاقتراع ... ليس من حق أحد، أن يحول بين من يضع العراقيون فيه ثقتهم، سواء أكان من العلمانيين أو "الصحوويين" وبين وصوله إلى الندوة البرلمانية وحكومة ما بعد الانتخابات.

ونجدها مناسبة لمخاطبة "المستتبعين" من يساريين وقوميين، أردنيين وفلسطينيين وعرباً، لقراءة مغزى هذه التصريحات ومضامينها، وألا يسمحوا لبعض مواقف طهران وشعاراتها، أن تحجب عنهم رؤية مواضع أقدامهم، وأن ينفضوا عن أنفسهم غبار "التبعية" و"الاستتباع"، فالمقاومة في الأصل، من صنعتهم، فهم أول الرصاص في حركات التحرر من الاستعمار وأول الحجارة في انتفاضات فلسطين والربيع العربي، هم أول من دعم وساند الثورة الإسلامية ضد شاه إيران، وأول من اصطف إلى جانب الشعوب المستضعفة في العالم... أما تراجع أدوارهم الحالية،فلا ينبغي أن يكون سبباً لتسويق وتسويغ "ذوبانهم" وفقدانهم للونهم وهويتهم الفكرية والإيديولوجية، فلا مطرح لهؤلاء في سلم الأولويات الإيرانية و"الصحوية" إلا من موقع القوة والتميز، أما التبعية والاستتباع، فلن تجعل منهم سوى "كومبارس" أو "خرزة زرقاء" في أحسن سيناريو، و"أيتام على مأدبة لئام"، في أسوئها.

عودة الجغرافيا السياسية

عبد المنعم سعيد الشرق الأوسط 21\2\2018

الموقف السياسي والعسكري في الشرق الأوسط لا يكفّ عن التغيّر، ورصد هذه التغييرات ليست أمراً سهلاً، لأنه كثيراً ما يختلط الجديد بالقديم، ويصعب التمييز بين العداء والخصومة والتنافس. مثل ذلك ليس جديداً على المنطقة، ولكن واجب المتابعة هو رصد ما يحدث أياً ما كان عليه من التباس وارتباك. الحالة الشرق أوسطية التي تلت «الربيع العربي» المزعوم قامت سياسياً واستراتيجياً على أساس مفهومين: أولهما أن التناقضات والصراعات داخل الدولة أشد وأكثر دموية من أي صراعات إقليمية أخرى. انتشرت الحرب الأهلية في أكثر من دولة، سوريا والعراق واليمن وليبيا أمثلة معروفة، وفي بلدان أخرى كانت التوترات حادة استلزمت إما تدخلاً كما حدث في البحرين وإما تولي القوات المسلحة بدفع من الجماهير إدارة السياسة كما حدث في مصر. في كل الأحوال كانت المشاهد للعنف والتفاعلات الحادة داخل الدولة ذات طبيعة سياسية واقتصادية وطائفية ومذهبية، وما جاء من خارجها كان اعتماداً على أطراف داخلية قادرة على التعبئة والحشد والمواجهة. وثانيهما أن الدولة، ربما نتيجة ما سبق، تقلصت فاعليتها كفاعل أساسي في العلاقات الإقليمية، وظهر إلى جانبها فاعلون ليسوا بدول مثل جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية، وتوابعها من «القاعدة» حتى «داعش». السمة الأساسية لهذه «الفواعل» أنها كانت تعمل عبر الدول، ولها تصوراتها الخاصة لفكرة الدولة، حتى إن أحدها –«داعش»– أقام «دويلة» عبر الحدود العراقية السورية متحدياً في ذلك الجغرافيا السياسية التي استقرت في المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. المدهش أن هؤلاء الفاعلين الجدد، لم تفلح وحدة العقيدة والتشدد الآيديولوجي بينهم في منع صراعات دموية جرت بين «القاعدة» و«داعش»، وبين كليهما وبين «الإخوان المسلمين».

ما جرى في الشرق الأوسط أن الحروب الأهلية حدث لها ما سُمي «تراجع التصعيد» أحياناً، و«التهدئة» أحياناً أخرى، و«وقف إطلاق النار» أحياناً ثالثة، وفي جميعها تقريباً بدأت وجرت عملية دبلوماسية معقّدة تداخلت فيها الدول الإقليمية، وكلٌّ من الولايات المتحدة وروسيا، وكذلك الأمم المتحدة. وعلى الجانب الآخر فإن الفواعل الإرهابية جرى اعتصارها، ففقد الإخوان المسلمون قاعدتهم الأساسية في مصر، وباتت القاعدة مطاردة في مناطق عدة، أما «داعش» فقد انتهى إلى هزيمة كاملة أسقطت عرش دولته، قبل أن يشتد ساعدها. كل هؤلاء الفاعلين لم يُقْضَ عليهم، أو يتم استئصالهم، فلا يزالون عاملين في الساحة

الإقليمية، ولكن ما جرى أن الدول تقدمت مرة أخرى لكي تثبت نفسها من جديد. انتصار العراق على «داعش» بمعاونة الولايات المتحدة أعطى الدولة العراقية نفساً جديداً مكّنها من إدارة الأزمة مع الأكراد عندما عرضوا استقلالهم للاستفتاء العام وجرت الموافقة عليه، ولكن سرعان ما فشلت المحاولة، ورجع الأكراد إلى مائدة المفاوضات. دولة بشار الأسد السورية جرى استبعادها من الجامعة العربية، وكان موضوع الإطاحة بحكم البعث جزءاً أساسياً من الأطروحات والمفاوضات، عادت مرة أخرى بالعون الروسي إلى الواجهة مع الداخل والخارج، ولأول مرة اتفق الأميركيون والروس على بقاء الدولة السورية كدولة ذات سيادة، ولكن شكلها وفصلها هو قضية أخرى، وموضوع للتفاوض.

الدول الإقليمية رفعت من درجات تداخلها العسكري في الإقليم؛ وخلال السنوات الماضية فإن إيران اعتمدت، إلى حد كبير، على فاعلين عابرين للحدود مرة باسم العقيدة الشيعية، ومرة اعتماداً على طوائف ونِحَل، وجرى ذلك مع «الحشد الشعبي» في العراق، و«حزب الله» في لبنان وسوريا، والحوثيين في اليمن. الآن فإن إيران لم تعد فقط تقدم المعاونة والتأييد لفواعل محلية، وإنما تتدخل بقوات الحرس الثوري لخلق ممر عسكري لها عبر الأراضي العراقية والسورية واللبنانية لكي تعطي لنفسها حدود تماسٍّ مع إسرائيل. الغرض من هذا التحرك ليس فقط اللعب بالقضية الفلسطينية مرة أخرى، وإنما خلق مساحة ضغط مقابل على الولايات المتحدة لكي يعتدل منهجها تجاه إيران والاتفاق النووي معها. تركيا على الناحية الأخرى بدأت تدخلها العسكري في أثناء الحرب مع «داعش»، حيث خصصت بعضاً من قوتها لإضعاف القوات الكردية التي تقاتل «داعش» أيضاً، ولكنها في ذات الوقت توفر مساحات آمنة وإمدادات لحزب العمال الكردي الذي تعتبره تركيا منظمة إرهابية! ومع هزيمة «داعش» فإن الجغرافيا السياسية لتركيا جعلتها تتخذ منهجاً تدخلياً عسكرياً وعدوانياً أيضاً من أجل ما يتصوره رجب طيب إردوغان الأمن القومي لتركيا. من هنا كان التدخل التركي في عفرين، وفي الوقت نفسه التدخل في موضوع اكتشافات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط برفض اتفاقية ترسيم الحدود المصرية القبرصية، والمنع بالقوة لشركة «إيني» الإيطالية من الاستمرار في اكتشافاتها النفطية في المنطقة.

تدريجياً عاد الشرق الأوسط إلى ما كان عليه من قبل، حيث تسيطر هموم الجغرافيا السياسية على قضية الأمن في الإقليم، فالحرب الأهلية اليمنية لم تعد حرباً داخلية، وإنما هي نتيجة تدخل إيراني تتصدى له قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية. إسرائيل من ناحيتها وبعد سنوات من السعادة لما

يجري لدول المنطقة حولها، وجدت نفسها فجأة في مواجهة سوريا مختلفة عما اعتادته، ومن هنا كانت المواجهة العسكرية لطائرة «درون» إيرانية، ثم قصف قاعدة عسكرية إيرانية، وبعدها سقوط طائرة إسرائيلية. القضية في سوريا لم تعد جبهة النصرة أو «داعش» أو الإخوان المسلمين، وإنما صراع ومواجهة إسرائيلية إيرانية على من يهيمن على سوريا أولاً ومن ورائها لبنان. مصر من ناحيتها اختارت طريقة أخرى لاستخدام القوة العسكرية تقوم على إرسال الرسائل الأمنية الواضحة التي تعطي إشارات وخطوط حمراء على الأقل خلال هذه المرحلة. وكانت الحملة العسكرية الشاملة «سيناء 2018» فرصة إرسال الإشارة أن مصر لا فقط تقوم بتصفية فلول الإرهاب في سيناء تمهيداً لتعميرها؛ ولكنها أيضاً لن تقبل بأي تدخل إقليمي تركي في واقع جرى تأسيسه على أساس قانون البحار، والاعتراف الدولي بالدولة القبرصية. كان قيام القوات البحرية المصرية المشارِكة في التأمين البحري لعملية «سيناء 2018» بمناورات جرى فيها استخدام الصواريخ سطح – بحر، وبحر – بحر، كرسالة لمن يهمه الأمر في أنقرة.

كل هذه التحركات الإقليمية تقوم في الأساس على الجغرافيا السياسية للإقليم، في ظل الظروف التي أصبحت قائمة في 2018، حيث تداخلت وتشابكت قضايا نتائج الاتفاق النووي الإيراني مع انتخاب رئيس جديد للولايات المتحدة له شكوكه في النيات الإيرانية. وفي نطاق آخر جرى التشابك مع حقيقة اكتشافات الغاز في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، بل إن حقل «ظُهر» الواقع في المنطقة الاقتصادية المصرية بدأ الإنتاج بالفعل. الجغرافيا السياسية بكل توابعها الأمنية والاقتصادية عادت مرة أخرى، وأعادت تعريف المصالح الوطنية للدول، وجعلت الشرق الأوسط يختلف في العام الحالي 2018 عما كان عليه منذ 2011. تعالوا ننتظر ونرَ ما سوف يستجد سياسياً وعسكرياً!

علاقات الخرطوم والرياض.. جزر بعد مد

ياسر محجوب الحسين الجزيرة نت 21\2\2018

كثيرا ما تمر العلاقات السودانية السعودية بحالات مد وجزر؛ وتشير المعطيات السياسية الحالية إلى أنها حاليا تمر بحالة جزر بعد أن شهدت فترة مد كانت أبرز مؤشراتها الاستجابة السودانية السريعة والفاعلة للمشاركة العسكرية في التحالف العربي الذي تقوده السعودية، والذي يشن حربا مدمرة في اليمن ضد الحوثيين الذين تدعمهم إيران.

لكن علاقات البلدين تشهد اليوم جفوة ظاهرة وربما أزمة مكتومة؛ فالسودان غاضب من توقيع الرياض اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين السعودية ومصر في 8 أبريل/نيسان 2016، التي تضمنت لأول مرة اعترافا بتبعية مثلث حلايب الذي تعتبره الخرطوم أراضي سودانية بينما تنازعها القاهرة ملكية هذا المثلث.

وأعلنت الخرطوم موقفا واضحا من الاتفاقية حين أعلن وزير الخارجية السوداني أن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية تمس حدود بلاده المائية، بما فيها مثلث حلايب. أضف لذلك أن السعودية لم تقف بشكل قوي مع السودان في أزمته الاقتصادية قياسا بالدعم السخي الذي ظلت تقدمه لمصر، ويعادل نحو 10 مليارات دولار سنويا.

تاريخ مضطرب

إن مسيرة علاقات البلدين –منذ أن وصل الرئيس عمر البشير إلى السلطة في يونيو/حزيران 1989– تُنبئ باضطراب واضح، إذ لا تكاد تستقر على حال واحدة؛ فبعد أسابيع قليلة من تسلم الرئيس البشير لمقاليد الحكم، استفاقت الرياض وشعرت بأنها استجارت من الرمضاء بالنار.

إذ إن مخابراتها –بالتنسيق مع المخابرات المصرية– كانت تبحث عن بديل للحكم الديمقراطي الذي ترأس فيه الصادق المهدي رئاسة الوزراء، فكل من القاهرة والرياض كانت تخشى أن يصعد الإسلاميون إلى الحكم عبر الديمقراطية التي كانت تمثل إزعاجا لكلتيهما.

بيد أن العاصمتين –اللتين دعمتا انقلاب البشير في المبتدأ– فوجئتا بأن الإسلاميين هم الذين استولوا على السلطة منفردين لأول مرة في دولة عربية، بعد أن كانوا مجرد شركاء ثانويين في حكم الصادق المهدي 1986–1989.

ولعل موقف السودان من حرب الخليج الثانية 1990 على خلفية الصبغة الإسلامية لنظام البشير؛ كان كافيا لدق أسفين بين علاقة الخرطوم والرياض، رغم اجتهاد السودان في توضيح موقفه بكونه يدين الاحتلال العراقي للكويت، غير أنه يعترض على استقدام القوات الأجنبية لإنهاء الاحتلال.

وبعد نحو عامين؛ اتهمت الخرطوم السعودية بدعم متمردي الجنوب بسفينتيْ سلاح، بعد اعتراض الحكومة الكينية لهما أثناء رسوهما في ميناء مومباسا الكيني.

وأكدت وكالة أنباء السودان الرسمية (سونا) في يونيو/حزيران 1992 أن الشحنة خرجت من ميناء ينبع السعودي، وأن حمولة السفينة مملوكة للحكومة السعودية وكانت ذاهبة إلى قوات جون قرنق التي تقاتل الجيش السوداني، تحت غطاء مساعدات خيرية ذاهبة إلى منظمة كمبوني.

وردت الحكومة السعودية برفض اتهامات السودان معددة المعونات والمساعدات التي ظلت تقدمها للسودان، وذكّرت بأنها قدمت 300 مليون دولار عندما نُكب السودان بالفيضانات عام 1988.

لكن اتهامات الخرطوم للرياض عضّدها تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش الأميركية صدر في أغسطس/آب 1998 بعنوان "عمليات نقل السلاح لجميع الأطراف في السودان"، وكشف أن مسألة الدعم السعودي للتمرد كانت أكبر كثيراً من شحنة سفينتيْ السلاح.

ومع نهاية حقبة التسعينات من القرن الماضي التي مثلت الفترة الأكثر حرجا في علاقات البلدين؛ طرأ تحسن نسبي في علاقات البلدين، إذ ارتقت من حالة القطيعة إلى حالة الفتور والركود.

وجاء التحسن النسبي عندما بدأت الخرطوم مغازلة الغرب في محاولة لكسر طوق العزلة الدولية المفروض عليها، فقامت الخرطوم عام 1996 بإجبار بن لادن –الذي كان قد اتخذ السودان مستقرا للإقامة فيه– على الخروج منه على متن طائرة سودانية إلى أفغانستان. وتبع ذلك تسليم الخرطوم للفنزويلي كارلوس المطلوب فرنسيا ودوليا، فنُقل على متن طائرة فرنسية إلى باريس في أغسطس/آب 1995.

امتعاض وتحالف

ومع ذلك كانت السعودية في تلك الفترة قلقة من استمرار العلاقات القوية بين الخرطوم وطهران، التي تضمنت فتح قنوات تعاون اقتصادي وثقافي مع إيران. ولذلك تجاهلت السعودية دعم البشير في أزمته مع المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت في 2009 مذكرة لاعتقاله.

وبلغ امتعاض الرياض من علاقة الخرطوم بطهران ذروته حين أقدمت على منع عبور طائرة الرئيس البشير الأجواء السعودية –وهو على متنها– في طريقه إلى طهران، للمشاركة في تنصيب الرئيس الايراني حسن روحانيعام 2013 في ولايته الأولى.

ومع تنصيب روحاني في ولايته الثانية في أغسطس/آب الماضي؛ لم يكن الرئيس البشير –ولا حتى مندوب عنه– من بين 131 مشاركا مثلوا 85 دولة. حيث سبق ذلك إعلان وزارة الخارجية السودانية قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في 2016 وطرد السفير الإيراني، تضامنا مع السعودية في مواجهة "المخططات الإيرانية"، على خلفية حادثة الهجوم على السفارة السعودية في طهران.

وسبقت ذلك موافقة الخرطوم على المشاركة في عمليات عاصفة الحزم العسكرية، ضمن التحالف المشارك في حرب اليمن ضد الحوثيين (بدأت العمليات في 26 مارس/آذار 2015). وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن عدد القوات السودانية في اليمن هو الأكبر بين القوات الأخرى، وقد يصل إلى أكثر من ثمانية آلاف جندي.

وشهدت هذه الفترة قفزات كبيرة في مستوى علاقات البلدين؛ فقد أجرت القوات السودانية والسعودية –خلال فترة المد التي شهدتها علاقات البلدين– مناورات وتمارين مشتركة.

كما وجّه الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز حكومته وصناديق التمويل والمستثمرين السعوديين بتقديم الدعم الكامل للسودان في المرحلة المقبلة. بيد أن هذا الدعم الاقتصادي المتواضع لم يتعد محطة الوعود، فلم يكن لذلك أثر يذكر في إنعاش اقتصاد السودان.

غضبت الخرطوم من توقيع الرياض اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع القاهرة 2016 القاضية بتنازل مصر عن جزيرتيْ تيران وصنافير للسعودية، والتي تضمنت اعترافا سعوديا بتبعية مثلث حلايب لمصر.

وقالت الخرطوم إن السعودية تراجعت عن اتفاقية حدودية مبرمة بين السودان والسعودية في 1974، وتنص على سودانية مثلث حلايب. ولوحت الخرطوم باللجوء إلى التحكيم الدولي في حال عدم التوصل إلى توافق مع السعودية.

كيل بمكيالين

ورغم أن الخرطوم حاولت أن تطوي غضبها وتشكو حظها العاثر الذي أوقعها في براثن الثقة المطلقة، وهو ما لا يتسق مع عالم السياسة؛ فإن تحركها نحو تركيا في إطار إيجاد مخرج لأزمتها الاقتصادية قد أغضب الرياض غضبا شديدا.

فقد قُوبلت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغانللسودان في 24 ديسمبر/كانون الأول الماضي – وبمعيته أكثر من 150 مستثمرا تركياً– باعتراض سعودي كبير، وأسقط إعلام الرياض العداء السعودي التاريخي للدولة العثمانية على هذه الزيارة.

وكتب أحد الكتاب السعوديين في صحيفة "الحياة" السعودية –التي تصدر في لندن– يقول: "فيما يخص جزيرة سواكن السودانية، فإنني لا أشك في أن السيد أردوغان اتخذ من هذه البقعة الصغيرة برمزيتها التاريخية –التي مثلت يوماً من الأيام طعنة في خاصرة السودان الحر– منصة للمشاغبة على السعودية وحليفتها الإمارات".

وبينما أسرف الإعلام السعودي في تذكير السودانيين بأن الرياض توسطت لدى واشنطن لرفع العقوبات الاقتصادية عن السودان؛ نسي هذا الإعلام أن آلاف الجنود السودانيين يحاربون –ضمن التحالف العربي في اليمن– دفاعا عن السعودية. ولا يُعلم حتى اليوم ما إن كانت واشنطن رفعت العقوبات عن الخرطوم استجابة لنداءات الرياض.

والخرطوم الغاضبة بدأت أيضا إعادة النظر في علاقاتها مع إيران، وبدا ذلك في تصريح للرئيس البشير إبان زيارته الأخيرة لروسيا، قال فيه: "لا توجد حكمة الآن من مواجهة عربية/إيرانية، وأضاف أن أي مواجهة عسكرية إيرانية/عربية هي خسارة للمنطقة كلها".

لاحقا ولأول مرة بعد قطع العلاقات مع طهران؛ زار مسؤول سوداني طهران مطلع فبراير/شباط الجاري، حيث شارك الأمين العام لمجلس الأحزاب الأفريقية نافع علي نافع في المؤتمر السنوي لمجلس الأحزاب السياسية الآسيوية، وقد شغل نافع منصب مساعد الرئيس البشير ونائبه في الحزب الحاكم.

واليوم يتساءل المرء عندما تتحدث الرياض عن علاقاتها التاريخية مع السودان: لماذا يحجم ملوك السعودية عن زيارة السودان الذي لا يفصله عنهم إلا عرض البحر الأحمر؟ خاصة أن آخر زيارة لملك سعودي إلى

السودان كانت في 29 أغسطس/آب 1967، حين زار الملك فيصل الخرطوم مشاركا في القمة العربية التي عُرفت بقمة اللاءات الثلاث.

ويتساءل السودانيون: لماذا يزور أميرا قطر الحالي والسابق السودان بينما يمتنع قادة السعودية وهم الأقرب مسافة وهناك الكثير الذي يستدعي ذلك؟ في ذات الوقت تكاد لا تحصى زيارات الرئيس عمر البشير إلى السعودية.

ونظرا لما سبق من تقاطعات واختلافات؛ فإن علاقات السعودية بالسودان وُضعت في مربع الجفوة الظاهرة. ولذلك فإن خروج أو انسحاب القوات السودانية من اليمن واقع لا محالة، أو أن الخرطوم قد أضمرت فعلا هذا القرار، لكن حرصها على بقاء شعرة معاوية مع الرياض يجعلها تفكر مليا في إخراج قرارها بحيث لا يُحدث ردة فعل سعودية عنيفة.

مصر.. الأزمة أكبر من القمع

علاء بيومي العربي الجديد 21\2\2018

تعيش مصر هذه الأيام على وقع ما هو أعمق من القمع السياسي غير المسبوق الذي يمارسه النظام في حق معارضيه، حيث يعيش هذا النظام أزمة شرعية عميقة، تتخطى الاعتراف الداخلي والخارجي اليومي، بسيطرته على مؤسسات الدولة. فقد أثبتت انتفاضة المصريين في يناير/ كانون الثاني 2011 أن شرعية نظام يوليو (1952) تآكلت، وأن النظام السياسي المصري في حاجةٍ لشرعية جديدة، في حين أثبتت خبرة السنوات الأربع الأخيرة أن نظام الرئيس المصري الحالي، عبد الفتاح السيسي، غير قادر على إعادة بناء الشرعية المفقودة. ومع تزايد إدراك النظام تلك الحقيقة يزداد فرطه في قمع معارضيه بلا جدوى.

بنى نظام يوليو شرعيته على ركائز أساسية، كدوره التنموي وحزبه الواحد، وسيطرته الأمنية ومقاومته النفوذ الأجنبي، وهي عوامل تلاشت تقريباً خلال العقود الستة الأخيرة، فلم يعد للحكومة المصرية دور تنموي يذكر، فميزانيتها السنوية، وفقاً لموازنة العام المالي الماضي، لا تتعدى تريليون جنيه مصري (حوالى 55 مليار دولار) يذهب ثلثها لخدمة الديون، وربعها لأجور موظفي الدولة، وخمسها للدعم، في حين لا تتعدى الاستثمارات الحكومية مبلغ 8.5 مليارات دولار في بلد يتخطى عدد سكانه مائة مليون نسمة. أما معظم النمو الاقتصادي، فيعتمد على القطاع الخاص، وتحويلات المصريين المقيمين في الخارج، وأنشطة خدمية كالسياحة، في ظل سيطرة نخب رأسمالية هشة، غير معنية بتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وهي نخب صنعها نظام يوليو نفسه منذ السبعينيات.

كما انهار الحزب الواحد والصوت الواحد بمرور الزمن، وأصبح من المستحيل إعادة بنائهما في ظل التطور التكنولوجي، لذا باءت محاولات نظام السيسي للسيطرة المطلقة على الإعلام والحياة السياسية بالفشل، ويبدو السيسي حالياً رئيساً بلا شعبية أو كاريزما أو جهاز سياسي يدعمه. فبعد مرور أربع سنوات على ولايته وسيطرته المطلقة على الحياة السياسية في مصر، يبدو عاجزاً عن بناء أي مشروع سياسي متماسك، فهو بلا حزب سياسي أو برنامج واضح، وبات خطابه السياسي يفتقر لأي تصور متماسك سوى التخويف من الفوضى والإرهاب. كما فقد الإعلام الحكومي والرسمي منذ زمن قدرته على السيطرة على عقول المصريين، في ظل توفر عشرات أو ربما مئات المنابر الإعلامية الفضائية والإلكترونية البديلة.

ومنذ عام 1979 والنظام المصري جزء من المنظومة الأميركية، حيث تحرص الولايات المتحدة على تمويل الجيش المصري بحوالى ثلث ميزانيته العسكرية السنوية (1.3 مليار دولار) نظير التزامه باتفاقات السلام مع إسرائيل.

ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في مصر، باتت البلاد بلا نفوذ إقليمي يذكر، بل أصبحت تابعةً لبعض دول الخليج، الأصغر منها حجماً ومكانة سياسية في العهد القريب، بل بات النظام المصري متهماً بالتفريط في أرضه في مقابل منافع اقتصادية أو اتفاقات أميركية تخدم إسرائيل، والتي ينسق معها النظام المصري بشكل غير مسبوق، ويسمح لها بشن هجمات جوية على أهدافٍ في أراضيه، وفقاً لتقارير صحافية دولية.

وتبقى السيطرة الأمنية قاسماً مشتركاً بين نظامي يوليو والسيسي، مع بعض الفوارق المهمة كحالة الصراع بين جهازي الشرطة والجيش التي شهدها أواخر عصر مبارك، وانهيار سمعة جهاز الشرطة بعد انهياره خلال أحداث الثورة المصرية، والعقود التي عاشها الجيش المصري خارج السياسية خلال عصر مبارك، وافتقار قادته الحاليين للتنشئة السياسية التي تمتع بها قادة ثورة 1952 خلال العهد الملكي.

وقد تحافظ السيطرة الأمنية المطلقة على بقاء النظام، لكنها لا تكفي لإعادة بناء شرعيته، والتي أثبتت انتفاضة يناير تآكلها وانهيارها الداخلي، وقد أثبتت السنوات الأربع أخيراً عجز الرئيس السيسي عن بناء شرعية جديدة، ويبدو القمع الراهن وغير المسبوق للمعارضة السياسية (الضعيفة أصلاً) دليلاً على شعور النظام بأزمة عميقة تهدد وجوده.

فبدلاً من أن تكون الانتخابات الرئاسية المقبلة (مارس/ آذار 2018) فرصة لاحتفال الرئيس السيسي ونظامه بإنجازاتهم خلال السنوات الأربع الماضية، وبما بنوه منذ يوليو/ تموز 2013. بدت الانتخابات وكأنها فترة عصيبة وامتحان عسير لجأ فيه إلى اعتقال أهم منافسيه ورموز المعارضة السياسية وللاستخدام المباشر للغة الوعيد والتهديد في خطاباته. وهنا يمكن الحديث عن مواجهة نظام السيسي أزماتٍ أربعاً أساسية، تشكل محور أزمة شرعيته المفقودة، وقدرته على الاستقرار.

أولاً: غياب التنظيم والمشروع السياسي، وعجز السيسي عن الحوار مع مكونات المجتمع المصري المختلفة، ولجوئه إلى الحكم بالأمر المباشر عن طريق المؤسسات الأمنية، وفي مقدمتها القوات المسلحة، بما يعرّض شعبيتها لمخاطر السياسة الجمة والعميقة.

ثانياً: العجز عن تحقيق أي إنجاز اقتصادي سريع يصب في صالح بناء شرعية جديدة للنظام، بل ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها النظام في تضاعف الأسعار والتضخم وانخفاض قيمة العملة المصرية بأكثر من النصف. ولا يتوقع أن تنعكس تلك الإصلاحات، أو معدلات النمو الاقتصادي الراهنة (حوالى 4%) على تحسن أوضاع المصريين الاقتصادية بأي معدلاتٍ تذكر في السنوات المقبلة.

ثالثاً: يبدو النظام كأنه يواجه تحدياً داخل المؤسسات الأمنية نفسها، وداخل النخب الاقتصادية والسياسية الموالية لنظام مبارك، وذلك كما ظهر في ترشح سامي عنان القادم من الجيش، وأحمد شفيق مرشح نظام مبارك في انتخابات 2012، وكما ظهر في تغيير السيسي المتكرّر لبعض أكبر قادة القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية، وفي مقدمتها الاستخبارات العامة.

رابعاً: يعيش محور الثورة المضادة الذي يقوده نظام السيسي وحلفاؤه الخليجيون (الإمارات والسعودية أساساً) مأزقاً إقليمياً ودولياً واضحاً، فدعم الرئيس الأميركي دونالد ترامب له لم يكن كافياً لتحقيق أي تقدم ملموس في ملفات أساسية، كالعلاقة مع قطر أو حرب اليمن أو حتى في العلاقة مع جماعة معارضة كالإخوان المسلمين. ويبدو نفوذ ترامب حالياً في تراجع أمام فضائحه الداخلية، وصعود نفوذ مؤسسات الحكم الرئيسية، كالدفاع والخارجية، والتي تطالب بممارسة ضغوط على النظم الخليجية والنظام المصري، تصب في صالح حل الأزمة الخليجية، والبحث عن مخرج بحرب اليمن، والحد من انتهاكات حقوق الإنسان، من دون المطالبة بإجراء إصلاحات ديمقراطية جادة. وهذا يعني أن إفراط النظام المصري في قمع معارضيه لا يرتبط بقرب الانتخابات أو بتحديات داخلية يواجهها بقدر ما يرتبط بشعوره الداخلي بالعجز عن بناء شرعية جديدة، يمكن أن يعتمد عليها في ولايته الثانية، وهو ما يرجح استمرار قمعه من ناحية، واستمرار ضعفه وهشاشته من ناحية أخرى، خصوصاً أمام عناصر التهديد الأربعة السابقة.

باختصار، عجز نظام السيسي عن بناء شرعية سياسية جديدة، وبات يعبر عن امتداد أزمة الشرعية التي أدت إلى سقوط مبارك ونظام يوليو في يناير/ كانون الثاني 2011، وهي أزمة مرشحة للاستمرار والتفاقم خلال ولاية السيسي الثانية، ولن يساهم لجوؤه إلى قمع معارضه في حلها، بل سيعمقها ويكشف ضعفه الداخلي، وعجزه عن التعامل بهدوء مع معارضةٍ ضعيفةٍ نسبياً.

ويبدو أن النظام المصري الحاكم يسير في اتجاه تراجعي، ما لا يعني انهياره المفاجئ كما حدث في يناير/ كانون الثاني 2011، فمثل هذا الانهيار غير مرجح حالياً، بسبب عوامل كثيرة، كالظرفين الدولي والإقليمي

والاحتقان السياسي الداخلي، لكنه يعني تفاقم أزماته وصعودها على السطح باستمرار، وربما بوتيرة متصاعدة في الفترة المقبلة، وحتى يقر بحتمية التغيير.

تم بحمد الله